القضية العراقية
وانعكاساتها على العلاقات التركية–الأمريكية
٢٠٠٣–٢٠٠٦

الدكتور لقمان عمر محمود النعيمي*

المستخلص

تعد القضية العراقية من أكثر القضايا حضوراً وتأثيراً في العلاقات التركية–الأمريكية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، ذلك التأثير الذي انعكس سلباً على العلاقات الثنائية بين البلدين نتيجة اختلاف وجهات نظرهما في طريقة التعامل مع تطورات الأوضاع في العراق وخصوصا المشكلة الكردية.

فكلا البلدين لديهما مصالحهما الخاصة في رسم مواقفهما تجاه تطور الأحداث في العراق، السياسية والأمنية خصوصا، فالولايات المتحدة، استجابت لمطالب حلفائها من الكرد العراقيين المتعلقة بالفيدرالية وحل مشكلة كركوك وفق السياق الذي يرغبون به، فضلا عن منحهم دورا فاعلا في العملية السياسية والأمنية، وهو الأمر الذي أزعج أنقرة التي رأت أن الدعم الأمريكي للكرد في تنفيذ مطالبهم قد يضر بمصالح تركيا القومية، فضلا عن اختلاف وجهات نظر الطرفين في طريقة التعامل مع حزب العمال الكردستاني الذي اتخذ من شمال العراق قواعد عسكرية بعد الاختلال الأمريكي للعراق.

* **مدرس، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.**

مقدمة

تعد الحرب الأمريكية ضد العراق في آذار ٢٠٠٣ منعطفا خطيرا في تاريخ العلاقات التركية–الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، ليس بسبب ما أفرزته من توتر كبير في العلاقات السياسية بين تركيا والولايات المتحدة على خلفية رفض المجلس الوطني التركي الكبير دخول القوات الأمريكية إلى أراضيه في ١ آذار ٢٠٠٣، للانطلاق بعملياتها العسكرية من شمال العراق، بل فيما أعقب ذلك من تداعيات خطيرة للقضية العراقية بالنسبة لتركيا، سواء فيما يتعلق بتطورات المسألة الكردية ومسألة كركوك خصوصا، أو ما يتعلق بمسألة حزب العمال الكردستاني (P.K.K) وقواعده الموجودة في شمال العراق، الأمر الذي أفرز تحديات إقليمية جديدة لتركيا، اختلفت مع الولايات المتحدة في معالجتها وسبل التعامل معها، مما سبب توترا عميقا في العلاقات السياسية بينهما.

لقد مثلت القضية العراقية وتعقيداتها السياسية والأمنية التي أربكت الولايات المتحدة نفسها، المحور الرئيسي في العلاقات التركية–الأمريكية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣. وعلى الرغم من حرص الطرفين على إزالة التوترات الحاصلة بينهما، إلا أن التأثيرات السلبية لهذه القضية ظلت تلقي بظلالها على علاقاتهما الثنائية، وهو ما عكسته الاتهامات المتبادلة بين مسئولي البلدين.

ومع ذلك، ربما يكون من المبالغة إطلاق تعبير "التحالف المضطرب" على التحالف التركي– الأمريكي خلال هذه المرحلة بسبب كثرة التوترات التي حصلت في علاقاتهما، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار عمق الجذور التاريخية لذلك التحالف، التي يمتد لأكثر من ستة عقود، فضلا عن تعدد المصالح الإستراتيجية بينهما، الكفيلة بإزالة أي توتر أو فتور في العلاقات بين البلدين، كما حدث في السابق.

من هنا يمكن القول بأن توتر العلاقات السياسية بين تركيا والولايات المتحدة بسبب اختلاف مواقفهما تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية لا يعكس بالضرورة تأثر "تحالفهما الاستراتيجي" بهذا التوتر، وهو ما أكدته "وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة" التي وقعها الجانبان في منتصف عام ٢٠٠٦، بهدف

وضع إطار مستقبلي يأخذ بنظر الاعتبار تنسيق مواقف البلدين وتعاونهما تجاه عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، لتجنب أي توتر أو اضطراب قد يحصل في علاقاتهما مستقبلا.

تركيا والولايات المتحدة في أعقاب الحرب على العراق:

في أعقاب التوتر الذي طرأ على العلاقات التركية–الأمريكية نتيجة لرفض المجلس الوطني التركي الكبير دخول القوات الأمريكية إلى العراق عبر الأراضي التركية، أدركت الولايات المتحدة أن حربها ضد ما تصفه بـ (الإرهاب)، وحاجتها لتركيا، أحد أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة، تستدعي النظر إلى أبعد من ذلك، وضرورة حل الخلافات الثنائية بصورة هادئة تقلل من حدة التوترات بين الطرفين بما يمكنهما من الاستمرار في التعاون الذي يتطلبه تحالفهما الاستراتيجي من جهة، والتعقيدات التي ستفرزها تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق في المرحلة القادمة من جهة أخرى.

إن حرص الولايات المتحدة على تحقيق ذلك الهدف عكسته زيارة وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول Colin Powell" إلى أنقرة في الأول من نيسان ٢٠٠٣. جاءت هذه الزيارة في سياق الجهود الدبلوماسية التي بادرت بها والولايات المتحدة لرأب الصدع بين أنقرة وواشنطن بسبب رفض تركيا السماح بعبور القوات الأمريكية عبر أراضيها إلى شمال العراق.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده كل من وزير الخارجية التركي غول ونظيره الأمريكي باول عقب محادثاتهما، قال باول: "إن تركيا والولايات المتحدة ستتعاونان عن كثب في المساعدات الإنسانية للعراق وإعادة بناء البلاد في فترة ما بعد الحرب" وأضاف: "إن الدعم الذي تطلبه الولايات المتحدة من تركيا سيكون مختلفا عن الطلبات التي قدمت لتركيا قبل شهر" مؤكدا أن "دعم أنقرة الكامل للطلبات الأمريكية الحالية سوف يكون له تأثير إيجابي في تبني الكونكرس الأمريكي قرار تقديم مساعدة مالية لتركيا تقدر بمليار دولار" وقال باول: "إن تركيا والولايات المتحدة قد حلتا مسالة تزويد القوات الأمريكية في

العراق بالإمدادات عبر الأراضي التركية" وأضاف: "إن تركيا مستعدة للسماح بنقل إمدادات الطعام والوقود وغيرها من الإمدادات إلى القوات الأمريكية في شمال العراق" وأردف قائلاً: "إن الولايات المتحدة بينت انه لا حاجة لعبور قوات تركية إلى شمال العراق". ومن جهته قال غول: "آمل ألا تستمر الحرب طويلاً وان تنتهي بأقل الخسائر على الجانبين" وأضاف: "إن تركيا في تحالف وتتصرف بالتعاون مع الدول الحليفة". وعن موقف المجلس الوطني التركي الكبير من الدعم الحالي الذي تقدمه تركيا للولايات المتحدة قال غول: "إن المجلس الوطني التركي الكبير اقر الحدود القانونية للدعم الذي ستقدمه تركيا للولايات المتحدة" وأكد غول على أن "زيارة السيد بأول ستعزز العلاقات التركية الأمريكية وتتغلب على هواجس من يلقون بالشك على العلاقات الثنائية بين بلدينا" وأضاف: "إن الطائرات الأمريكية يمكنها استخدام المطارات الجوية في تركيا إذا حدثت مشكلة". وقد ختم بأول نتائج مباحثاته مع نظيره التركي بالقول: "لقد حللنا كل المشكلات التي ظهرت نتيجة لرفض المجلس الوطني التركي الكبير مذكرة الحكومة في الأول من آذار ٢٠٠٣ الماضي، ولن نسمح بحدوث أية تطورات في شمال العراق لا ترغب بها تركيا"[١].

لقد تجاوزت نتائج زيارة بأول كل التوقعات المتشائمة بشأن مستقبل العلاقات التركية – الأمريكية حتى من قبل المسؤولين الأمريكيين أنفسهم، وكان واضحا حرص الطرفين على تجاوز الفتور الأخير في العلاقات بينهما. لقد عادت "المياه إلى مجاريها" ، وعادت الروح إلى الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وأصبحت تركيا من جديد "داخل المعادلة" ودورها موجود في المخطط الأمريكي وإن بضوابط أمريكية، وإن كانت عودة الولايات المتحدة إلى الجبهة الشمالية للعراق أقل من الطموح السابق.

وفي ٢٤ نيسان ٢٠٠٣ اتصل رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان Receb Tayyib Erdogan) هاتفيا مع الرئيس الأمريكي (جورج ووكر بوش George W. Bush ٢٠٠١-٢٠٠٨) وعبر عن شكر بلاده للمساعدة المالية، والتي وافق الكونكرس الأمريكي مؤخرا بتقديمها لتركيا والبالغة مليار دولار. كما عبر أردوغان عن قلق بلاده من الرسالة السنوية التي يرسلها الرئيس الأمريكي للجماعات الأرمنية في الولايات المتحدة. ومن جهته شكر

الرئيس بوش اتصال السيد أردوغان، وأكد انه سوف لن يستعمل كلمة "مذبحة Genocide" في رسالته السنوية للأرمن، كما حث بوش حكومة أردوغان على استجابتها لبرنامج الموازنة لصندوق النقد الدولي(٢).

وفي تطور آخر، اتصل رئيس الوزراء أردوغان أيضا بالرئيس بوش في ٢٥ أيار ٢٠٠٣، معبرا عن تعازيه القلبية للولايات المتحدة رئيسا وحكومة وشعبا عن الضحايا الأمريكيين في حوادث التفجير التي جرت في الرياض قبل أيام من الاتصال. ومن جهته شكر الرئيس بوش اتصال أردوغان، معربا عن استعداد بلاده للتعاون مع تركيا في المجالات كافة، كما عبر عن رضاه عن موقف الحكومة التركية من "المسألة الكردية" في شمال العراق، وحرصها على وحدة التراب العراقي. وعقب الاتصال أعلنت إدارة الرئيس بوش على لسان مستشارة الأمن القومي الأمريكي (كوندوليزا رايس Condoleezza Rice) بأنه "لم يكن هناك مشكلات كبيرة في العلاقات التركية–الأمريكية" وقالت رايس: "إن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا قد مرت بفترة صعبة خلال الفترة القليلة الماضية" لكنها أكدت أن "تركيا والولايات المتحدة لديهما مصالح استراتيجية مشتركة وسوف نستمر بالعمل سوية"(٣).

وفي خطوات عملية قامت بها تركيا لإعادة بناء الثقة بين البلدين، قام مساعد وزير الخارجية التركي (أوغور زيال Ugur Ziyal) في ١٧ حزيران ٢٠٠٣ بزيارة رسمية إلى واشنطن، في أول زيارة لمسؤول تركي منذ انتهاء الحرب على العراق، حيث التقى على امتداد أربعة أيام عددا من المسؤولين في الخارجية الأمريكية، فضلا عن مستشارة الأمن القومي الأمريكي (كوندوليزا رايس) ومساعد وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفويتز Poul Wolfowitz). وقد حظيت زيارة المسؤول التركي بأهمية كبيرة في واشنطن، لأنها عدت بمثابة التواصل التركي–الأمريكي منذ انتهاء الحرب على هذا المستوى الرسمي(٤).

وقد وصف نائب وزير الخارجية الأمريكي (مارك كروسمان Marc Grossman) نتائج زيارة المسؤول التركي بأنها "ناجحة" و"تتطلع إلى المستقبل"، وأكد أيضا أنه على الرغم من أن التعاون بين تركيا والولايات

المتحدة كان "حرجا" في الفترة الأخيرة، إلا أنه أردف قائلاً: "كحليفين استراتيجيين نحن نقوم بإعادة النظر بكل جانب من جوانب العلاقات الثنائية". ومن جهته ركز زيال الاهتمام على استخدام كروسمان للمرة الأولى منذ بدء الأزمة مع تركيا إبان الحرب على العراق، تعبير "التحالف الاستراتيجي" للعلاقات التركية–الأمريكية، في إشارة إلى أن جليد العلاقات الثنائية قد بدأ يتكسر، وقال زيال: "إن الولايات المتحدة أكدت على القناعة التركية بأنه ليس هناك أية تغيرات في الروابط الثنائية بين البلدين"(٥).

لقد كسرت زيارة أوغور زيال الجليد القائم في العلاقات التركية–الأمريكية، وشكلت خطوة مهمة في طريق إعادة العلاقات إلى سابق عهدها. وهذا ما أكده رئيس الوزراء التركي أردوغان في ١٨ حزيران ٢٠٠٣ بالقول: "إن تركيا ليس لديها أية مشكلات في علاقاتها مع الولايات المتحدة وسوف نستمر في علاقاتنا الاستراتيجية"(٦)، بل إن أردوغان أكد في لقاء داخلي لحزب العدالة والتنمية في ٢٥ حزيران ٢٠٠٣ على أنه "بالرغم من كل التعليقات المتشائمة بشأن مستقبل العلاقات التركية–الأمريكية فإن هذه العلاقات تطورت بما يتوافق وخطوط الشراكة الاستراتيجية" وأشار أردوغان إلى أن "زيارة زيال الأخيرة لواشنطن كانت مفيدة جدا" مضيفا أن: "تركيا قد نسقت مقترحاتها الخاصة بإعادة الإعمار"(٧).

أزمة جديدة في العلاقات التركية–الأمريكية:

في خضم المحاولات التركية والأمريكية لإصلاح العلاقات الثنائية بينهما، جاءت أزمة احتجاز (١١) ضابطا من القوات الخاصة التركية في مدينة السليمانية في ٤ تموز ٢٠٠٣ من قبل قوات أمريكية، اتهموا بالتخطيط لاغتيال محافظ كركوك الكردي الأصل، لتثير غضباً عارماً في الأوساط التركية، على الصعيدين الشعبي والرسمي(٨).

اتسم الموقف التركي الرسمي، السياسي والعسكري، بالتوازن ومحاولة التهدئة مع الولايات المتحدة، على الرغم من التصريحات الحازمة من قبل المسؤولين الأتراك. فقد أكد المتحدث باسم الحكومة التركية (جميل جيجك Cemil Cicik) الذي يتولى منصب وزير العدل ان أردوغان اجتمع منتصف ليلة ٥ تموز بمستشاره العسكري (كوسكال كاراباي Koskal Karabay)، ومع مساعد

وزير الخارجية أوغور زيال لبحث المسألة التي وصفها رئيس الوزراء التركي بأنها "ذات طبيعة حساسة لدى الرأي العام التركي". وقال جيجك: "إن أنقرة تأمل في ألا تحدث تطورات غير مقبولة من هذا النوع مرة أخرى"[٩].

أما قادة الجيش التركي فقد ذهبوا إلى مدىً ابعد، فقد عبر رئيس هيئة الأركان التركية (حلمي اوزكوك Hilmi Ozkuk) عن خيبة أمله من الولايات المتحدة، وصرح في ٧ تموز ٢٠٠٣ أن الحادث "أشعل شرار اشد أزمة ثقة خطيرة حتى الآن بين اثنين من حلفاء الناتو" وأكد أن "الجيش التركي يبحث خياراته للرد على التصرف الأمريكي، من بينها إرسال قوات إضافية إلى شمال العراق، وطالب اوزكوك بإطلاق سراح الضباط الأتراك بسرعة"[١٠].

من جانبها، أمسكت واشنطن للوهلة الأولى عن التعليق على مستوى عالٍ باستثناء تعليق الناطق باسم الإدارة الأمريكية (ريتشارد باوتشر Richard Pawtcher) في ٧ تموز ٢٠٠٣ بان "الجنود الأتراك كانوا منهمكين في نشاطات مقلقة"[١١]. أما القوات العسكرية الأمريكية فقد أكدت أنها اعتقلت عدة عسكريين تعتقد أنهم أتراك في مدينة السليمانية في ٤ تموز ٢٠٠٣. وقال متحدث عسكري أمريكي في المنطقة: "أن عملية الاعتقال تمت أثناء غارة اشترك فيها نحو (١٠٠) جندي أمريكي على مركز للقوات التركية في المدينة، بعد قطع خطوط الهاتف"، واتهم المتحدث العسكري الأمريكي المعتقلين من العسكريين الأتراك بالتخطيط لاغتيال محافظ كركوك، وهو الاتهام الذي وصفه وزير الخارجية التركي عبد الله غول بأنه "غير صحيح"، وقال في ٧ تموز ٢٠٠٣: "أنا أعتقد بأن احتجاز الضباط الأتراك في شمال العراق سوف يضيف اضطرابا جديدا في المنطقة" مؤكدا بأن "مثل هكذا تطور سوف يكون له آثار سلبية على العلاقات التركية–الأمريكية" مضيفا أن "الولايات المتحدة لن تجني أية فوائد من استمرار تحركاتها المضرة بسمعتها ضد دول حليفة لها مثل تركيا"[١٢].

ولم تدل واشنطن بأية تفاصيل بشكل رسمي، لكنها أوضحت أن وزير الخارجية كولن باول أجرى اتصالاً هاتفياً مع نظيره التركي لبحث تداعيات

وتفاصيل هذا الحادث. كما اتصل رئيس هيئة الأركان التركية (حلمي اوزكوك) بدوره بقائد القوات الأمريكية في حلف الناتو (جيمس جونز J. Johns)) وابلغه أن "حادث اعتقال الضباط يعد أمرا مذلاً للجيش التركي ولا يمكن قبوله مطلقاً" وطالبه بتصحيح الوضع في أسرع وقت ممكن(١٣).

وكغيرها من الأزمات التي لم يسمح لها بالتطور إلى مستوى يضر بمصالح البلدين ويؤثر في علاقاتهما الاستراتيجية، فقد حاول المسؤولون الأتراك والأمريكيون بأعلى المستويات تجاوز وحل هذه الأزمة، وفي هذا الصدد أجرى أردوغان اتصالاً هاتفياً مع نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني Dick Chiny) وحثه على "إطلاق سراح الضباط الأتراك بأسرع وقت ممكن"، محذراً من أن "الولايات المتحدة على وشك أن تفقد حليفا ثمينا لها" إذا ما استمرت في اعتقال الضباط الأتراك. ومن جانبه تعهد تشيني لأردوغان بـ"حل الأزمة" ووافق على المطالب التركية بتشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في حادثة الاعتقال(١٤).

زيارة غول لواشنطن وتحسن العلاقات التركية–الأمريكية:

عقب التوتر الذي شاب العلاقات الثنائية مرة أخرى نتيجة حادثة السليمانية، التي عدت، حسب وصف الكثير من المراقبين، بمثابة "١١ سبتمبر العلاقات التركية–الأمريكية"، أكد وزير الخارجية التركي عبد الله غول قبيل زيارته لواشنطن في ٢٥ تموز ٢٠٠٣ أن "العلاقات بين أنقرة وواشنطن لا يمكن أن تتوقف بسهولة" مشيرا إلى أن "تركيا تبذل جهودا كبيرة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين". وقد دافع غول عن أهمية زيارته لواشنطن وسط انتقاد الكثيرين داخل المعارضة التركية عن جدوى هذه الزيارة بعد كل "الإهانات" التي وجهتها الإدارة الأمريكية لتركيا، قائلا: "من الخطأ ألا أذهب، إذ أن عدم الذهاب ليس من صالح تركيا" مشيراً إلى أنه "عندما رفضت مذكرة الحكومة (حول مرور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية) أصيبت الولايات المتحدة بصدمة. ومن هذه الزاوية كان يفترض، نتيجة لذلك، أن تنقطع معها كل العلاقات، لكن السيد باول زار أنقرة بعد ذلك، ثم حصلت لقاءات ثنائية على مستوىً عالٍ، لذلك إذا لم أذهب سيكون خطأً، بل على العكس من ذلك، سيكون ذهابي مفيدا في تحسين العلاقات الثنائية بين بلدينا"(١٥).

وفي ختام زيارته لواشنطن، التي التقى فيها عبد الله غول نظيره الأمريكي كولن باول فضلا عن نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld) ورئيس هيئة الأركان التركية (ريتشارد مايرز Richard Mayers) ومستشارة الأمن القومي الأمريكي (كوندوليزا رايس) ورئيس الإدارة المدنية في العراق (بول بريمر Poul Bremer)، عقد مؤتمرا صحفيا مشتركا قال فيه: "يسرني أن أعلن بأن تركيا والولايات المتحدة اقتربتا ثانية من تعزيز علاقاتهما التاريخية والاستراتيجية" وأضاف: "إن حكومتينا تصران على تجاوز كل العقبات والتحديات الماضية نحو خطوات بناءة وملموسة لتعزيز تحالفنا الاستراتيجي". وحول مواقف ورؤى الطرفين تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية وبعض المناطق التي تهم مصالح البلدين قال غول: "إن تركيا والولايات المتحدة لديهما رؤى مشتركة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والعالمية المهمة، وهما مصممتان على استمرار وتطوير تعاونهما في العراق والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان ودول البلقان بما يتوافق مع مصالحنا المتبادلة، وبطريقة تخدم استمرار ورفاهية الشعوب في هذه المناطق"(١٦).

ومن جهته قال وزير الخارجية كولن باول: "إن العلاقات التركية–الأمريكية قوية على الرغم من بعض الصعوبات الأخيرة". كما عبر باول عن تقديره لجهود السفير التركي في واشنطن (فاروق لوك وغلو Faruk Logoglu) في تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين، وقال باول: "إن الولايات المتحدة طلبت من تركيا إرسال جنود إلى العراق" مضيفاً بأن "واشنطن تتوقع أن ترد تركيا سريعا على طلبها"(١٧).

لقد اكتسبت زيارة غول لواشنطن مرة أخرى أهمية بالغة في إعادة الحيوية لعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة بعد التوتر الأخير، وهناك العديد من العوامل التي كانت وراء نجاح هذه الزيارة أهمها:

١. جاءت هذه الزيارة في ظل رغبة الطرفين في إعادة العلاقات الحيوية بينهما إلى سابق عهدها، وكانت حادثة السليمانية مناسبة مهمة لتأكيد هذه الزيارة.

٢. رغبة واشنطن في قيام أنقرة بإرسال جنود أتراك للمساهمة فيما سمي بـ "قوات حفظ السلام" في العراق بسبب تزايد الهجمات المسلحة ضد القوات الأمريكية، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في أعقاب لقاءه مع نظيره التركي.
٣. قام غول بهذه الزيارة في وقتٍ تشهد فيه العلاقات بين سوريا وإيران اطراداً وتطوراً ملحوظا، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين الدول الثلاث بشأن تطورات المسألة الكردية ومستقبلها في العراق.

لقد تبلورت المعادلة التركية – الأمريكية في العراق في إنهاء حزب العمال الكردستاني مع منح تركيا حصة في إعادة بناء العراق و(كلمة) في الوضع السياسي الداخلي، مقابل إرسال قوات تركية تساهم في تخفيف الأعباء والخسائر عن الأمريكيين ولاسيما المناطق السنية، وتمنح الاحتلال الأمريكي بعض (الشرعية الإسلامية).

في ١٦ أيلول ٢٠٠٣ استقبل أردوغان السفير الأمريكي في أنقرة (اريك إيدلمان)، وذكر بيان صحفي لرئاسة الوزراء التركية أن أردوغان أكد أن للولايات المتحدة وتركيا مصلحة مشتركة في إحلال الاستقرار بالعراق، وان تركيا لا تزال تجري تقويماً دقيقاً لمسالة إرسال قواتها للعراق. وأوضح أردوغان أن تركيا التي خسرت نحو أربعين ألف شخص من مواطنيها خلال حربها ضد (الإرهاب) تتوقع أن يتم دعمها بخطوات ثابتة إقليميا ودولياً. من جانبه أكد السفير الأمريكي أن بلاده تقدر التقدم الذي أحرزته تركيا في المجال الاقتصادي وسوف تستمر في تقديم الدعم اللازم لتركيا من خلال زيادة الاستثمارات الأمريكية، وقال ايدلمان: "إن الولايات المتحدة تعتقد أيضا أن تركيا يمكن أن تلعب دوراً مهماً في إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي للعراق"[١٨].

وفي ٢٦ أيلول ٢٠٠٣ التقى غول بنظيره الأمريكي باول الذي أعطى تأكيدات لغول بان الولايات المتحدة سوف تتخذ خطوات للقضاء على تأثيرات منظمة (كاديك) الاسم الجديد لحزب العمال الكردستاني. من جانبه فان غول لم يعط ضمانات لباول فيما يتعلق بنشر القوات التركية، ولكنه أكد بان "الشرعية الدولية ستكون الأساس في اتخاذ هذا القرار"[١٩].

تركيا والولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٤:

بدأ عام ٢٠٠٤ بزيارة مهمة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى واشنطن ولقاء الرئيس الأمريكي بوش وعددا من المسؤولين في إدارته، وأسهمت هذه الزيارة بطي صفحة أخرى من صفحات الخلاف القصيرة حول الحرب على العراق، وأعطت زخما جديدا للعلاقات الثنائية بين البلدين.

لقد اكتسبت زيارة أردوغان إلى واشنطن في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤ أهمية استثنائية، ليس من زاوية ما تم التوصل إليه من توافق في الرؤى حيال عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بل كونها أتت للمرة الأولى على مستوى رئيس وزراء تركي بعد "الصدع" الذي أصاب العلاقات الثنائية بسبب الحرب ضد العراق.

كانت كل الظروف والأجواء مؤاتية لنجاح هذه الزيارة في أكثر من جانب. وقد أدرك المسؤولون في البيت الأبيض وفي أنقرة حاجة كل طرف للآخر، لذا كان الحرص على تجاوز الخلافات وطي صفحة التوتر الماضية وفتح صفحة جديدة من الشراكة الاستراتيجية تتكئ على مصالح حيوية.

كان الرئيس بوش حريصا على "نسج" علاقات شخصية مع رئيس الوزراء أردوغان، فكال له المديح عندما وصفه بـ"الشخص الذي يقول ما في داخله" و"المستقيم" و"المندفع" و"الذي يسهل معه حل كل المشكلات". وهذا النوع من العلاقات يذكر بمرحلة الرئيس التركي الأسبق (توركوت أوزال Turgut Ozal ١٩٨٩-١٩٩١) وما كان ينسجه من علاقات شخصية مع الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب George Bush ١٩٨٩-١٩٩٢) والرئيس "بيل كلينتون Bill Clinton ١٩٩٣-٢٠٠٠" لذلك وصف السفير الأمريكي السابق في أنقرة (مورتون أبراموويتز Morton Abramowitz) زيارة أردوغان بأنها "الأهم منذ عشر سنوات"[٢٠]، أي منذ زيارات الرئيس الراحل توركوت أوزال.

وكانت تصريحات أردوغان جديرة بالاهتمام في موضوع تعده الإدارة الأمريكية حساساً بالنسبة لها؛ فقد ركز على الشراكة الكاملة بين البلدين في مكافحة "الإرهاب" معتبرا أن هجمات ١١ سبتمبر هي بمثابة "ميلاد جديد

للعلاقات التركية–الأمريكية"..وبهذا الموقف ضمن أردوغان مسبقا تأييد واحتضان واشنطن للزائر الجديد. وعزز أردوغان عوامل الثقة في حكومته حين قال: "إن التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة سوف يكون دائما في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، بعد أن ينال دعم وتأييد الشعب التركي"(٢١)، مشددا على أن حكومته تعطي أولويةً واهتماماً خاصاً للعلاقات مع الولايات المتحدة، وهو ما يهم الإدارة الأمريكية ويمنحها الثقة بتأييد ودعم حكومة أردوغان.

وشهدت العلاقات التركية–الأمريكية تطورا آخر إثر زيارة الرئيس بوش لأول مرة للعاصمة أنقرة في ٢٧ حزيران ٢٠٠٤، قبل يوم من توجهه إلى اسطنبول لحضور اجتماعات قمة الناتو التي استغرقت يومين، بحضور (٤٦) رئيسة دولة وحكومة. وقال بوش في بداية محادثاته مع رئيس الوزراء أردوغان: "أقدر كثيرا المثال الذي تقدمه بلادكم لكيف يمكن أن تكون الدولة إسلامية وتؤمن في الوقت ذاته بالديمقراطية وحكم القانون والحرية". كما أكد على أن محادثاته مع المسؤولين الأتراك تركزت على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلا عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية من بينها تقوية حلف الناتو وتطورات الوضع في العراق والقضية القبرصية ومسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ومسألة حزب العمال الكردستاني وغيرها من القضايا. وقال بوش: "إن زيارة أنقرة تهدف إلى إعادة تأكيد الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لعلاقاتها مع تركيا". ومن جهته أعرب أردوغان عن سعادته بزيارة الرئيس بوش لتركيا ولأول مرة، وقال قبل اجتماعهما: "آمل أن تكون المحادثات التي سنجريها حول المنطقة والعلاقات التركية– الأمريكية مفيدة للبلدين"(٢٢).

وذكرت مصادر حكومية تركية أن المحادثات بين الجانبين لم تحمل في طياتها أي جديد بعد أن سعى الرئيس بوش لتعزيز العلاقات الثنائية مع تركيا من خلال هذه الزيارة. وقالت المصادر إن أردوغان أعاد طرح مطالب أنقرة الخاصة بمسألة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وقال: "إن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تكون شاملة لان حزب العمال الكردستاني مهم بالنسبة لتركيا بقدر أهمية تنظيم القاعدة بالنسبة للولايات المتحدة فيما يتعلق بخطرهما على مصالح الدولتين". كما ناشد أردوغان الرئيس بوش منع الكرد في العراق

من السيطرة على مدينة كركوك، مشددا رفض بلاده المطلق لما وصفه بـ"إقامة أي كيان فيدرالي في العراق على أسس عرقية أو مذهبية"، كما دعاه لإطلاق سراح ثلاث معتقلين أتراك في معتقل غوانتنامو، وضرورة القيام بخطوات عملية لإنهاء الحصار المفروض على شمال قبرص التركية. كما أكد أردوغان رفض بلاده لسياسة الاغتيالات والتدمير التي تتبعها إسرائيل قبل انسحابها المزمع من قطاع غزة، وكان حريصا على التطرق لهذا الموضوع لخطورته على ما وصفه بـ"عملية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط"(٢٣).

ومن جهته دعم الرئيس بوش مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وقال: "سأذكر الناس في هذا البلد الطيب أنه يجب أن يحدد الاتحاد الأوروبي تاريخا لقبولكم في الاتحاد" مؤكدا أنه "سيبذل أقصى الجهود من أجل انضمام تركيا للاتحاد"، وقال بوش: "إن تركيا تعد أنموذجا لامعا بتجربتها الإسلامية الديمقراطية" وأضاف: "إن الولايات المتحدة فخورة بالتحالف مع تركيا". وعقب لقاءه بالمسؤولين الأتراك في أنقرة، التقى الرئيس بوش في اسطنبول برؤساء الطوائف الإسلامية والأرثودوكسية والأرمنية واليهودية والسريانية. ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن الرئيس بوش قوله بعد الاجتماع معهم: "إن اللقاء كان رائعا" مضيفا أن "الزعماء الروحيين قدموا تركيا بأبهى حلله" واصفا تركيا بأنها "دولة قوية بسياستها العلمانية كما بمعتقداتها الدينية"(٢٤).

لكن هذا التحسن في العلاقات الثنائية لم يدم طويلا، إذ ما لبث التوتر أن خيم على العلاقات بين البلدين بسبب تداعيات القضية العراقية ومسألة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، اللتان أضحتا عامل توتر شبه دائم في العلاقات التركية–الأمريكية، خصوصا بعد التصريحات التي أدلى بها السفير الأمريكي في أنقرة (إيريك إيدلمان) أواخر حزيران ٢٠٠٤، والمتعلقة بموقف بلاده من تواجد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق عندما قال:"إن الولايات المتحدة لا تفكر حاليا في القيام بعملية ضد مقاتلي حزب العمال"، الأمر الذي شجع هؤلاء على استئناف العمليات العسكرية داخل تركيا ضد القوات الحكومية وارتفاع وتيرة العنف في الجنوب الشرقي، مما أثار قلقاً تركياً

حقيقياً من أن يكون ذلك محاولة للضغط من جانب أمريكا والكرد العراقيين على تركيا للقبول بما هو مطروح من صيغ للعراق ولشماله تحديداً[٢٥].

ويرجح أن يكون السبب وراء هذه التصريحات هو انشغال الولايات المتحدة بتطورات الوضع في العراق وتصاعد وتيرة المقاومة ضد القوات الأمريكية هناك، مما جعل واشنطن غير قادرة على الوفاء بوعودها في تصفية مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، لما قد ينتج عن ذلك من حدوث اضطرابات في إقليم كردستان العراق هي في غنى عنها في هذه المرحلة.

تصاعد التوتر في العلاقات التركية–الأمريكية عام ٢٠٠٥ :

ظلت القضية العراقية وتداعياتها السياسية والأمنية، فضلا عن مسألة حزب العمال الكردستاني وتصاعد هجماته ضد تركيا، العامل الأكثر بروزا وتأثيرا في العلاقات التركية–الأمريكية خلال عام ٢٠٠٥ وما بعده. وقد تصاعد هذا التوتر في العلاقات بين الطرفين في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في العراق في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، التي أغضبت نتائجها المسؤولين الأتراك، إذ وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تلك الانتخابات بأنها "غير ديمقراطية وغير عادلة" وحمل واشنطن مسؤولية ما قد يقع من اضطرابات وعنف بين التركمان والكرد في كركوك بناءً على نتائج الانتخابات[٢٦].

وقد حاولت الولايات المتحدة التقليل من المخاوف والقلق التركيين من نتائج تلك الانتخابات من خلال الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى أنقرة في ٦ شباط ٢٠٠٥، حيث التقت بنظيرها التركي (عبد الله غول) وعددا من المسؤولين الأتراك، الذين طمأنتهم وهدأت من مخاوفهم تجاه نتائج الانتخابات وخاصة ما يتعلق بحقوق التركمان في كركوك، وجددت دعم بلادها لوحدة أراضي العراق وقالت:"إن واشنطن ملتزمة بوحدة العراق ولا تؤيد إقامة دولة كردية مستقلة" وأضافت:" "إن أية دعوة أو تصريحات تدعو للانفصال عن العراق لا تلقى دعما أمريكيا"، إلا أن رايس أكدت، في المقابل، ثقة حكومتها بالمسؤولين الكرد في العراق وقالت: "إنهم يدركون مسؤولياتهم جيدا إزاء بلادهم والمجتمع الدولي". كما أشارت إلى أن واشنطن لم تغير موقفها من

حزب العمال الكردستاني الذي تعده "منظمة إرهابية"، وأكدت أنها لن تسمح له بالعمل من داخل الأراضي العراقية، لكنها عرضت على المسؤولين الأتراك آلية عمل ثلاثية (أمريكية– تركية– عراقية) لمواجهة عناصر ذلك الحزب عوضا عن خطة عسكرية (أمريكية – تركية) للقضاء عليه كما يطالب الأتراك(٢٧).

وعلى الرغم من أن رايس حاولت طمأنة المسؤولين الأتراك، إلا أن مصادر تركية مطلعة أكدت أن "زيارة رايس كانت جيدة إلا أنها لم تلب مطالب الأتراك كلها، خصوصا ما يتعلق بالوضع في كركوك"، إذ رفضت رايس الاتهامات التي وجهها المسؤولون الأتراك للكرد العراقيين بالسعي لإقامة دولة كردية في إقليم كردستان العراق عاصمتها كركوك، وقالت رايس: "إن كركوك شأن عراقي خالص وأن الحكومة العراقية هي المسؤولة عنها وعن مستقبلها". لكن رايس اعترفت بوجود خلافات في وجهات النظر بين أنقرة وواشنطن بخصوص هذه المسألة، وقالت في المؤتمر الصحفي الذي جمعها مع عبد الله غول عقب اجتماعها: "إنني أدرك أن الرأي العام التركي يجد صعوبة أحيانا في فهم السياسة الخارجية الأمريكية" لكنها طالبت بالمقابل بأن "الخلاف في الرأي لا يفسد الود بين البلدين، ويعكر صفو العلاقات الاستراتيجية بينهما"(٢٨).

ومن جانبه قال وزير الخارجية التركية عبد الله غول: "إن واشنطن تدرك حقيقة قلقنا تجاه العراق وأسبابه" مضيفا القول بأن "تركيا تنتظر من الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهود حتى لا يصبح شمال العراق ملاذا آمنا للإرهابيين، كما تنتظر منها أن تدرس المساعي الكردية إلى تعزيز سلطتها هناك" وقال: "إن هدفنا المشترك هو الحفاظ على وحدة العراق، لابد من الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية" وختم غول حديثه بالقول: "نأمل أن تعير الولايات المتحدة اهتماما جيدا لهذا الموضوع، وأن تتعامل مع هذه المشكلة بجدية انطلاقاً من كونها تمثل السلطة في العراق حتى الآن"(٢٩).

لقد كان ثمة عاملان متنافران يظللان العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥. العامل الأول، رغبة واشنطن في أن تكون سياسات أنقرة الخارجية جزءاً من الضغوط التي تمارسها على سوريا

وإيران، جارتي تركيا اللصيقتين. العامل الثاني، العداء الشعبي المتنامي ضد الولايات المتحدة في تركيا. والمتابع لمجريات العلاقات بعد زيارة رايس الأخيرة، التي أعطت معنىً للتهدئة بين الطرفين، يدرك أن الربط بين هذين العاملين– وهما بالقطع ليسا كل ما يحكم هذه المجريات– أمر وارد.

فيما يتعلق بالعداء الشعبي المتنامي للولايات المتحدة في تركيا، فإنه من الواضح أن هناك قلقاً في الأوساط الأمريكية على مستوى إدارة بوش وجزء من النخبة السياسية والإعلامية بشأن هذا العداء الذي وصل إلى مستوياتٍ غير مقبولة في دولة تعد أحد أهم الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة، حسب رأي كثير من المتخصصين في الشأن التركي في واشنطن.

وهناك إدراك أن هذا العداء يحد من حركة حكومة حزب العدالة والتنمية، ذي الجذور الإسلامية، فيما يتعلق بالاستجابة لكثير من المطالب الأمريكية. والأخطر من أن في واشنطن من يرى أن هذه الحكومة ساهمت في تأجيج العداء بإطلاقها انتقادات تعدها واشنطن غير مبررة خاصةً فيما يتعلق بسياستها في العراق، أو تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، وأن هناك مسؤولين كباراً في أنقرة يثيرون مشاعر الشعب التركي ضد الولايات المتحدة بوسائل مختلفة.

وفي حقيقة الأمر، إن انزعاج واشنطن من أنقرة يعود، في مجمله، إلى انتهاج حكومة أردوغان سياسة إقليمية مستقلة حيال الكثير من القضايا في المنطقة، لا تنسجم، في كثير من الأحوال، مع السياسة الأمريكية، ولا تنجر ورائها على غرار العديد من حلفاء واشنطن وأصدقائها، بل إن سياسة حكومة أردوغان لا تنسجم حتى مع تاريخ السياسة الإقليمية لتركيا المعروفة بتبعيتها لواشنطن. على أن إصرار إدارة الرئيس بوش على رفض الإدراك بأن سياستها العدوانية في المنطقة هي السبب الرئيسي وراء معاداة الشعب التركي لها، فضلا عن شعوب المنطقة بأكملها، هو الذي صعد من حجم الانتقادات الشعبية التركية، وشكل العامل الأكثر حضورا في تصاعد موجة العداء لها، وبالتالي ساهم في تصعيد حدة التوتر في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

على أية حال، حاولت حكومة أردوغان تخفيف ذلك التوتر عبر الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته عبد الله غول إلى واشنطن في ٨ حزيران ٢٠٠٥، حيث التقى فيها بالرئيس الأمريكي جورج بوش وعددا من

المسؤولين الأمريكيين، وتباحثا حول جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، كان أهمها ظاهرة انتشار العداء للولايات المتحدة داخل تركيا، ومسألة تعارض السياسة الخارجية الإقليمية لتركيا ، خصوصا ما يتعلق منها بسوريا وإيران، مع توجهات السياسة الأمريكية بهذا الشأن، فضلا عن تطورات الوضع في العراق ومسألة حزب العمال الكردستاني والقضية القبرصية ومسائل أخرى.

لم يشهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ تطوراتٍ مهمة على صعيد العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة باستثناء الاتفاق الاستراتيجي الأمني بين أنقرة وواشنطن في نهاية كانون الأول من العام نفسه، فضلا عن مطالبات تركيا المتكررة من الإدارة الأمريكية بضرورة اتخاذ إجراءات مضادة لحزب العمال في شمال العراق إثر ازدياد هجماته داخل تركيا.

فيما يتعلق بهذه المسألة، فقد صرح رئيس الوزراء التركي أردوغان في ٢٩ تموز ٢٠٠٥، عقب اختطاف عمدة إحدى الولايات التركية في جنوب شرقي البلاد من قبل عناصر حزب العمال حسبما ذكرت مصادر حكومية تركية، إن "الحكومة التركية ستتخذ الخطوات الضرورية إذا لم تقمع القوات الأمريكية والقوات العراقية عناصر حزب العمال الكردستاني الذين يشنون هجمات ضد تركيا منطلقين من قواعد عسكرية في شمال العراق"، وحذر أردوغان أنه في حال عدم استجابة الولايات المتحدة للمطالب التركية فستتولى تركيا الأمر بنفسها، وقال: "يحق لتركيا استناداً إلى القانون الدولي الدفاع عن نفسها ضد أية هجمات إرهابية" وأضاف: "إن توقعاتنا بشأن حزب العمال مستمرة وبوسعي أن أقول أنه لم يتم اتخاذ أية خطوات ملموسة حتى الآن". كما أكد أردوغان على أن واشنطن لم تبذل حتى الآن الجهود المتوقعة منها، وأنه أبلغ الأمريكيين بذلك. وأشار أيضاً إلى أنه "ما دامت القوات العراقية ضعيفة جداً حتى الآن فإنه يتعين على القوات الأمريكية وقوات التحالف المساعدة في العمل ضد عناصر حزب العمال الكردستاني". وعن الظروف التي قد تضطر تركيا للتحرك بمفردها قال أردوغان: "إننا نفعل ما هو ضروري داخل حدودنا، ولكن إذا تغيرت

الظروف مثلما قلنا فإنه سيتم اتخاذ الخطوات الضرورية" مختتماً القول بأن: "هناك حدود لصبر وتسامح تركيا"(٣٠).

وأمام هذا الإلحاح التركي اضطرت واشنطن لإبداء بعض الاهتمام بالمطالب التركية فيما يتعلق بهذه المسألة، إذ صرح نائب مستشار الخارجية الأمريكية (ماثيو بريزا Matthew Pryza) في ١٠ آب ٢٠٠٥، أن قائد القوات الأمريكية في المنطقة الوسطى (جون أبي زيد Jon Abizaid) والقائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا الجنرال (جيمس جونز James Johns) سيصلان إلى أنقرة لعقد مباحثات مع المسؤولين العسكريين الأتراك بشأن إجراء مشاورات حول إمكانية اتخاذ عمل عسكري مشترك ضد عناصر حزب العمال في شمال العراق، وقال بريزا: "إن الولايات المتحدة قررت إجراء محادثات مع أنقرة بشأن العمليات العسكرية المحتملة ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق في غضون الأسابيع المقبلة". وأوضح بريزا أن "المنظمة الكردستانية التركية هي تنظيم إرهابي ونحن متفقون تماماً على أنه لا مكان لها في عراق حر وديمقراطي، واتفقنا أيضاً على رفع درجات التعاون بين الولايات المتحدة وتركيا والعراق لمواجهة تهديدات هذه المنظمة". كما أشار بريزا إلى أن هناك إمكانيات كبيرة للتعاون الثنائي بين وزارتي العدل التركية والعراقية من أجل تأمين الأمن في البلدين بدلاً من اللجوء إلى الخيار العسكري"(٣١).

تركيا والولايات المتحدة عام ٢٠٠٦: نحو شراكة استراتيجية جديدة:

يمكن القول بأن عام ٢٠٠٦ هو العام الأفضل للعلاقات التركية–الأمريكية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ليس بسبب قلة الخلافات والتوترات التي شهدتها هذه العلاقات خلال هذا العام، ولكن بسبب الاتفاق الاستراتيجي لتطوير الشراكة التركية–الأمريكية، الذي أبرمته الدولتان مطلع النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، الذي سنتناوله بالتفصيل لاحقاً.

كان الحدث الأبرز خلال النصف الأول من العام نفسه هو زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) لأنقرة في ٢٤ نيسان ٢٠٠٦، التي وصفت فيها تركيا بأنها "دولة نموذجية" وأن على دول المنطقة "أن تستفيد من تجربتها الديمقراطية" كونها المحور الرئيس لمشروع الشرق الأوسط الكبير. وأكدت رايس

خلال محادثاتها مع نظيرها التركي (عبد الله غول) على "أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا" مشيرة إلى "تطابق وجهات نظر البلدين تجاه جملة من القضايا الإقليمية والدولية، وخصوصاً ما يتعلق بالعراق وإيران وأفغانستان"". وفي هذا الصدد دعت رايس أنقرة لإشعار طهران ما يقوله المجتمع الدولي لها بـ"ضرورة إيقاف برنامجها النووي". ومن جهته شكر عبد الله غول واشنطن لموقفها المؤيد والداعم لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وحل القضية القبرصية، داعيا إياها لاتخاذ موقف حاسم في محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني أو المتواجدة في شمال العراق، وكرر غول موقف بلاده الداعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل(٣٢).

يبدو أن حرص الدولتين على تنسيق مواقفهما تجاه عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، على الأقل في المستقبل المنظور، قد دفعهما إلى عقد اتفاق استراتيجي مشترك حدد إطاراً هيكلياً للحوار والتشاور بين الطرفين.

جاء هذا الاتفاق بعد زيارة مهمة قام بها عبد الله غول إلى واشنطن مطلع تموز ٢٠٠٦، جرى التنسيق بشأنها، حسبما ذكرت مصادر تركية مطلعة، منذ زيارة رايس الأخيرة لأنقرة. ويرى الباحث أن هذا الاتفاق قد وضع نهاية فعلية لفترة من التوتر والخلاف في العلاقات الثنائية بين الجانبين منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما أكده غول بالقول عقب توقيع هذا الاتفاق: "لقد نجحنا في التوجه نحو علاقة أوثق وأقوى"(٣٣).

يشير مضمون الاتفاق الذي حمل عنوان وثيقة "الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية– الأمريكية Shared Vision and Structured Dialogue to Advance the Turkish-American Strategic Partnership" إلى أن الخارجية التركية قد خطت خطوة مهمة على طريق إعادة تفعيل الدور التركي، ليس فقط على المستوى الإقليمي وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وإنما على المستوى الدولي أيضاً. كما تشير الوثيقة إلى أن الدور التركي سوف يتصاعد في المستقبل المنظور، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا العربية، وفي

مقدمتها قضيتا العراق وفلسطين، فضلاً عن قضية الملف النووي الإيراني، الأمر الذي أثار مخاوف البعض من أن يكون
هذا الصعود على حساب الدور العربي أو الإيراني.

تنقسم هذه الوثيقة إلى قسمين: الأول، تضمن مبادئ الرؤية الاستراتيجية المشتركة، والثاني، تناول آليات تفعيل هذه الرؤية ومتابعتها ميدانياً في التطبيق العملي تحت عنوان "الحوار الهيكلي أو البنيوي Structured Dialogue". وأهم ما تضمنه القسم الأول من هذه الوثيقة هو المبادئ والتوجهات والأهداف التالية[٣٤]:

١. إرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط عن طريق الديمقراطية.
٢. دعم الجهود الدولية في اتجاه حل بناء للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك الحل على أساس قيام دولتين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
٣. تعزيز الاستقرار والديمقراطية والرفاه في العراق المتحد.
٤. دعم مبادرة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وألمانيا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.
٥. المساهمة الفعالة في الاستقرار والديمقراطية والرفاهية في منطقة البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان.
٦. دعم حل عادل وبناء وشامل ومتبادل تحت مظلة الأمم المتحدة للمسألة القبرصية، وفي هذا الإطار رفع العزلة عن القبارصة الأتراك.
٧. تطوير وتأمين أمن الطاقة ومصادرها، بما في ذلك الموجودة في حوض بحر قزوين.
٨. تقوية العلاقات عبر الأطلسي، وضمن حلف شمال الأطلسي.
٩. مكافحة الإرهاب، ولاسيما المعركة مع حزب العمال الكردستاني والمنظمات المرتبطة به.
١٠. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة تجارة البشر وتهريب المخدرات والسلاح.

١١. تعزيز التفاهم والاحترام والتسامح، داخل الأديان والثقافات وفيما بينها، وتحفيز الجهود المتعددة الأطراف hالمؤثرة على إيجاد حلول للأزمات التي تشكل مصدر قلق مشترك.
١٢. الدعم القوي من جانب الولايات المتحدة لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.
١٣. التعاون العسكري والدفاعي والاستثمار الاقتصادي المتبادل بين البلدين.

أما القسم الثاني من الوثيقة فقد حدد أربع آليات للحوار البنيوي بين الطرفين على أمل أن تجري متابعة مبادئ الرؤية المشتركة من خلالها بشكل منتظم. وهذه الآليات هي[٣٥]:

١. تكوين فريق من الخبراء الاستشاريين، بحيث يجتمع كلما تطلب الأمر للمداولة في القضايا المشتركة بين البلدين.
٢. تكوين فريق لتخطيط السياسات يجتمع بانتظام لتحليل الاتجاهات والتطورات التي تهم البلدين من منظور استراتيجي، وتقديم التوصيات الممكنة من منظور السياسة العملية القابلة للتطبيق.
٣. تشكيل لجان خاصة للحوار ولتعزيز التفاهم وتوسيع نطاق العلاقات بين الطرفين، وتشجيع اللقاءات المتبادلة بين رجال الأعمال والإعلام والمجتمع المدني، والعلماء والمهندسين والأكاديميين ومراكز البحث والتفكير، والمدرسين والطلاب. إضافة إلى توفير التسهيلات اللازمة للحوار بين أعضاء الكونجرس الأمريكي وأعضاء المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان).
٤. القيام بمراجعة بنود الاتفاق على المستويات العليا، مرة كل سنة على الأقل، وذلك من أجل تقديم رؤية شاملة وتقديرات زمنية، وإرشادات لمزيد من التنسيق والتعاون.

إن هذه الوثيقة تعد نقطة تحول فارقة في العلاقات التركية–الأمريكية، ومحطة لمراجعة وتحليل حاضر ومستقبل هذه العلاقات، تأتي في مرحلة يحتاج

الطرفان كلاهما إلى مراجعة شاملة لمضمون علاقاتهما، وآلية فاعلة لتعزيزها وتطويرها باتجاه يخدم مصالحهما الاستراتيجية المشتركة، وتضع إطاراً شاملاً تصاغ من خلاله وعلى أساسه مواقف ورؤى البلدين لجملة من القضايا الهامة التي وردت في مضمون الاتفاق.

وفي تطور آخر شهدته العلاقات التركية–الأمريكية، قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة رسمية للولايات المتحدة في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٦، التقى خلالها بالرئيس بوش وعدداً من المسؤولين الأمريكيين.

وقد تناولت محادثاتهما عددا من القضايا الساخنة، تأتي في مقدمتها القضية العراقية ومسألة حزب العمال الكردستاني وقضية الملف النووي الإيراني، فضلاً عن القضية القبرصية والقضية الفلسطينية وقضية دار فور أيضاً.

وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب محادثات الجانبين، لم يشر الطرفان إلى مسألة حزب العمال الكردستاني، لكنهما شددا على "ضرورة التصدي لأعمال العنف المتطرفة". وأشار أردوغان إلى "أهمية الخطوات التي قمنا بها معاً لنواصل بعزيمة معركتنا ضد الإرهاب" مضيفاً أن "لدينا في الواقع الرأي نفسه بشأن إقامة قاعدة عمل مشتركة لمحاربة الإرهاب على نطاقٍ واسع" وتابع أردوغان القول: "لقد أجرينا مباحثاتٍ مهمةٍ بشأن العراق وإيران، ورغبتنا هي مساعدة الذين يريدون مستقبلاً سلمياً ويرفضون التشدد والتطرف". كما أكد أردوغان على أنه بحث مع الرئيس بوش "ما تحقق من تقدم وإصلاحات في تركيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي لاستيفاء شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي". ومن جانبه قال الرئيس بوش: "أحيي رئيس الوزراء وحكومته على الإصلاحات الاقتصادية التي أتاحت للاقتصاد التركي الانتعاش لخير الشعب التركي" وأضاف: "لقد قلت بوضوح إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي هو من مصلحة الولايات المتحدة". كما أشار بوش إلى أن رئيس الوزراء أردوغان "قدم رؤيته عما شاهده في السودان خلال زيارته في آذار ٢٠٠٦، ولا سيما المعاناة والأحوال المؤسفة في إقليم دارفور" وقال: "إن السيد أردوغان أكد لي رغبة حكومته في مساعدة الناس هناك، وأكدت له أني أشاطره قلقه" مضيفاً أنه "من المهم أن تساعد الأمم المتحدة والحكومة السودانية في إنهاء معاناة سكان دارفور"(٣٦).

وقبيل انعقاد القمة الأوروبية في منتصف كانون الأول ٢٠٠٦ في بروكسل، لاتخاذ قرار حول نتائج المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي التي بدأت منذ تشرين الأول ٢٠٠٥، وكيفية التعامل مع أنقرة بعد رفضها فتح موانئها البحرية ومطاراتها الجوية أمام القبارصة اليونانيين، أجرى رئيس الوزراء التركي أردوغان اتصالاً هاتفياً مع الرئيس بوش في ٨ كانون الاول ٢٠٠٦، لمناقشة هذه المسألة معه، فضلاً عن مسائل وقضايا أخرى تهم البلدين. وقد أكد الرئيس بوش مرة أخرى لأردوغان دعم الولايات المتحدة الكامل لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وأنها لا تزال عند موقفها تجاه هذه المسألة وقال: "إن إغلاق الباب أمام تركيا سيكون خطأً استراتيجياً كبيراً، وأن هذا ليس الوقت المناسب للقيام بذلك، ويجب أن نساعد تركيا على مواصلة مساعيها" لكن بوش دعا حكومة أردوغان إلى "ضرورة إبداء المرونة اللازمة فيما يتعلق بالقضية القبرصية بهدف اجتياز عقبة مهمة في طريق انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي"[٣٧].

خاتمة واستنتاجات:

بعد هذا العرض لمسار العلاقات السياسية بين تركيا والولايات المتحدة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، يمكن القول بأن هذه العلاقات لم تتخذ نمطاً ثابتاً ولم تستقر على وتيرة واحدة، إذ انتابها التوتر حيناً والتحسن حيناً آخر، بسبب تداعيات القضية العراقية وما أفرزته من تعقيدات سياسية وأمنية في العراق ودول الجوار، فضلاً عن تطورات مسألة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، الأمر الذي دعا الطرفين إلى إدراك حقيقة أن اتفاقهما خلال هذه المرحلة يعد ضرورة للحفاظ على مصالحهما المشتركة وتحالفهما الاستراتيجي إذا ما أريد له البقاء والاستمرار في ظل التحديات والمتغيرات التي تشهدها الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما أفرز عقد الدولتين لاتفاق الرؤية الاستراتيجية المشتركة في منتصف عام ٢٠٠٦، بهدف تنسيق مواقفهما الثنائية تجاه جملة من القضايا الإقليمية والدولية لتجنب أي توتر مستقبلي في علاقاتهما الثنائية. ويمكن الإشارة إلى ابرز الاستنتاجات كما يلي:

١. فيما يتعلق بموقف تركيا من الحرب ضد العراق ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، فقد تقاطعت المصالح التركية مع المصالح الأمريكية في هذه القضية؛ فالولايات المتحدة عدت هذه الحرب مرحلة ثانية من السيناريو الأمريكي فيما يصفه الأمريكيون بمحاربة دول "محور الشر" أو "الداعمة للإرهاب" وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية، فيما رأت تركيا أن هذه الحرب ليست كالحرب على أفغانستان ولا تحمل شرعيتها ولا مسوغاتها القانونية التي يحددها مجلس الأمن الدولي كما فعل قبيل الحرب على أفغانستان، فضلا عن أن الولايات المتحدة ذهبت بمفردها إلى الحرب دون حلفائها الأوروبيين، علاوة على ما ستجلبه تلك الحرب من مشكلات سياسية وأمنية لتركيا هي في غنى عنها في هذه المرحلة. ومع ذلك فان التوتر الذي حصل في العلاقات التركية – الأمريكية جراء عدم مشاركة تركيا في الحرب ضد العراق في آذار ٢٠٠٣، لم تكن سوى "حدثاً طارئاً" في العلاقات الثنائية بين البلدين، ولم يؤثر في تحالفهما الاستراتيجي الذي تمتد جذوره إلى أكثر من أربعة عقود، وما لبثت العلاقات أن عادت إلى طبيعتها بعد اشهر من التوتر.

٢. تعد المسألة الكردية في العراق جوهر القضية العراقية بالنسبة لتركيا، وتمثل معادلة صعبة في العلاقات التركية–الأمريكية، وعامل انقسام حقيقي في سياسة كل من تركيا والولايات المتحدة تجاه هذه المسألة؛ فتحالف الأكراد مع أمريكا أعطاهم دفعا قويا باتجاه المطالبة بكركوك ومناطق وأقضية كبيرة في محافظة نينوى، وهو ما يعد خطاً أحمر بالنسبة لتركيا، الأمر الذي أدى إلى استياء شديد من قبل أنقرة تجاه سماح واشنطن للأكراد برفع سقف مطالبهم إلى مستوى تصفه تركيا بـ "الخطير". وعلى الرغم من أن بوش أعطى ضمانات ووعودا قوية لأردوغان بعدم السماح للأكراد بالسيطرة على مدينة كركوك، فإن مخاوف تركيا من تقدم مستوى التحالف الكردي–الأمريكي في العراق باتجاهات لا ترغب بها تركيا، ويهدد ما تصفه بـ "مصالحها القومية"، يقوض تلك الوعود ويجعلها غير ذات قيمة على أرض الواقع. ومهما يكن حجم الخلاف التركي–الأمريكي حول المسألة الكردية في العراق، فإن الولايات المتحدة، في نهاية الأمر، تدرك جيدا أن علاقاتها الاستراتيجية مع تركيا غير قابلة للمساومة مقابل علاقاتها مع أكراد العراق، ذلك أن مستوى المصالح الاستراتيجية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة يفوق مستوى أية مصالح يمكن أن تتمخض عن التحالف الكردي–الأمريكي، وبالتالي فإن الولايات المتحدة غير مستعدة للتضحية بمصالح استراتيجة بعيدة المدى مع شريك استراتيجي غير قابل للمساومة مقابل مصالح أخرى مؤقتة وقصيرة المدى مع شريك قابل للمساومة.

٣. مثل وجود بعض مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق تحديا إضافيا آخر للتحالف التركي–الأمريكي، ووضع الولايات المتحدة، بعد احتلالها للعراق، أمام مسؤولية تنفيذ وعودها التي قطعتها لتركيا بالتنسيق معها حول تصفية عناصر هذا الحزب الذي عدته (منظمة إرهابية). وعلى الرغم من انزعاج تركيا مما اعتبرته بـ"سياسة التسويف والمماطلة" الأمريكية في تنفيذ تلك الوعود، إلا أنها تتفهم وضع الولايات المتحدة الحرج في العراق خاصة بعد تصاعد حدة المقاومة العراقية تجاه

وجودها العسكري في العراق، الأمر الذي جعلها تتخبط في وضع خططها السياسية والعسكرية هناك، وأعاق مخططها الاستراتيجي في المنطقة. وبالتالي فإنه في الوقت الذي لا تريد فيه تركيا إغضاب الولايات المتحدة وتحميلها أعباءً جديدة داخل العراق، فإن إصرارها المستمر في هذا الصدد على الجانب الأمريكي يأتي من محاولة استغلال فرصة إعطاء الضوء الأخضر لها من قبل الولايات المتحدة في تصفية مقاتلي حزب العمال الكردستاني حتى لو تطلب ذلك العمل بمفردها.

٤. بالنسبة لتركيا يمكن القول أن إنجاز اتفاق الرؤية الاستراتيجية يعد نجاحاً دبلوماسياً إضافياً للنجاحات التي بدأت تحققها السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢. فالبنود الرئيسية للوثيقة تقع جميعها ضمن المجال الحيوي للسياسة الخارجية التركية، سواء في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز– حيث العالم التركي القديم بموارده وخاصة البترول في بحر قزوين والبحر الأسود – أو في منطقة الشرق الأوسط الموسع بما يعج به من مشكلات وأزمات متفاقمة تؤثر في الأمن القومي التركي، بما في ذلك القضية العراقية التي تتجه في تطوراتها السياسية والأمنية من السيء إلى الأسوأ، وتداعياتها التي تهم تركيا وخاصة المشكلة الكردية، فضلاً عن القضية الفلسطينية والقضية القبرصية وقضية الملف النووي الإيراني وغيرها، كما نصت الوثيقة على التزام الولايات المتحدة بدعم تركيا في مقاومة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

Iraqi Issue And Its Reflections Upon The Turkish-American Relations

Dr. Luqman Omar Mahmood*

* **Lecturer, Regional Studies Center (RSC), Mosul University, Iraq.**

Abstract

Iraqi issue is considered one of the most effective cases in Turkish-U.S. relations after April, 9, 2003. This effect has been reflected relatively upon these relations due to the difference in their points of view with regard to the developments in Iraq especially the Kurdish issue. Both countries have their own private interests in giving their attitudes towards events in Iraq. U.S.A has responded to the demands of Iraqi Kurds with regard to Federation and solving the problem of Kirkuk as well as giving them an active role in the process of politics and security. This action troubled Ankara which saw that U.S support to the Kurds might harm the historical interests of Turkey and the way to deal with PKK which took form the north of Iraq military bases.

المصادر والهوامش

(١) لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣"، بحث قدم إلى مؤتمر "العراق ودول الجوار" المنعقد في ٢٠-٢١ كانون الأول ٢٠٠٦، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص ص. ١٥-١٦. وانظر ايضاً: "أنقرة وواشنطن تتوصلان إلى حل مسالة تزويد القوات الأمريكية في شمال العراق"، وكالة أنباء البحرين، ٢ نيسان ٢٠٠٣، متاح على الموقع: http://www.bna.bh

(2) Nazli Gensoy & Brock Dahl, Chronology of U. S.- Turkish Relations: July 2002 – January 2004, Washington Institute, Washington D.C., 2004, pp.33-34. Available at:
http://www.washingtoninstitute.org/documents/420a30c5e7f.pdf

(٣) "تحسن ملحوظ في العلاقات التركية-الأمريكية"، جريدة الرياض اليومية، ١٩ أيار ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:
http://www.alriyadhdailynewspaper.com/2132302518/contents/19-05-2003/Mainpage/politics-11717.php

(4) "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.42.

(٥) محمد نور الدين، "العلاقات التركية-الأمريكية...خطوات عملية لإعادة بناء الثقة والشراكة"، جريدة الشرق القطرية، ٢٨ حزيران ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي
http://www.alsharq.com/DisplayArticl.aspx?xf=2003,June,article_20030628_1&id=columnist&sid=drmohammednoordhin

(6) "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.43.

(7) Ibid, p.49. See Also: Omer Goksel Isyar, "An Analysis of Turkish – American Relations From 1945 To 2004: Initiatives And Reactions In Turkish Foreign Policy", ALTERNATIVES: Turkish Journal of International Relations, Vol. 4, No. 3, Fall 2005,p.44.

(٨) عبد الحليم غزال، "أسوأ أزمة بين تركيا والولايات المتحدة"، صحيفة الاهرام (القاهرة)، العدد ٤٢٥٨١، ٧ تموز ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:
- http:www.ahram.org/archive/2003/7/7/warLi.htm

وانظر أيضاً:

- "Turkey's Future Decision and US-Turkey Relations", *Hearing before Subcommittee on Europe of the Committee on International* Relations, House of

Representatives, One Hundred Eighth Congress, First Session, (October 1,, 2003, Serial No. 108, Washington), p.15.

(٩) غزال، المصدر السابق. وانظر أيضاً:

- Mevlut Katik, "U.S.-Turkish Strategic Ties Confront: Biggest Ever Crisis Confidence", Eurasia Insight, 7/10/2003,p.1. Available at:

http://www.eurasianet.org.uk/departments/insight/articls/eav07/003.pr.shtml

(١٠) سونير كاجابتي، "هل يستطيع الأمريكيون والأتراك والأكراد الانسجام في شمال العراق"، مركز الشرق العربي"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (لندن)، متابعات سياسية رقم (٧٧٢)، ١٠ أيلول ٢٠٠٣، ص٤. متاح على رابط الموقع التالي:

- http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat.772hu.htm

وانظر أيضاً:

- "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.48; Katik, Op. cit, p.1.

(١١) كاجابتي، المصدر السابق، ص٥.

(12) "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.49.

(١٣) غزال، المصدر السابق. وانظر أيضاً:

- Isyar, Op. cit, p.44.

(14) "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.48.

(١٥) محمد نور الدين، "رسائل أمريكا السلبية وزيارة غول لواشنطن"، صحيفة الشرق القطرية، ٢٠ تموز ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.alsharq.com/DisplayArticl.aspx?xf=2003,July,article_20030628_1&id=columnist&sid=drmohammednoordhin

(١٦) للتفاصيل انظر:

- Jonathan Feiser, "Turkey and the United States: An Alliance Not Beyond Repair", EURASIA INSIGHT, 31/7/2003. Available at:

http://www.eurasianet.org/departments/insight/articls/pp073103.shtml

وانظر أيضاً:

- "الأزمة الراهنة في العلاقات التركية-الأمريكية: الخلفيات والأسباب-الإشكاليات والمستقبل"، عرب للدراسات الاستراتيجية، قضايا الشرق الأوسط، ٢ آب ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.arabss.com/pub/shop/?page=shop/f/ypage&prudectid1538&catecory-id=76.htm

(17) "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.53.

وانظر أيضاً:

- محمد عبد القادر، "واشنطن تركل الكرة في الملعب التركي"، موقع إسلام أون لاين، شؤون سياسية، ٩ آب ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/08/article05.shtml

(18) "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.75.

(19) Ibid.

(٢٠) "تجديد الشراكة على أساس الديمقراطية"، موقع سويس إنفو، ٤ شباط ٢٠٠٤. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.swissinfo.org/ara/swissinf.htm-

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) "مسؤولون: الرئيس الأمريكي تعرض لضغوط من المسؤولين الأتراك لقمع أكراد تركيا في شمال العراق"، صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، العدد ٩٣٤٤، ٢٨ حزيران ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.asharqalawsat.com/print/default.asp?did=241856

(٢٣) "أردوغان يبلغ بوش رفضه ممارسات إسرائيل ويطالبه بمنع سيطرة الأكراد على كركوك"، صحيفة المستقبل (بيروت)، العدد ١٦٣٠، ٢٨ حزيران ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=721616

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) محمد نور الدين، "شمال العراق..اختبارات متبادلة بين أنقرة وواشنطن"، صحيفة الشرق القطرية، ٢٦ حزيران ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.alsharq.com/DisplayArticle.aspx?xf=2003,June,article_200306026_2&id=columnist&sid=drmohammednoordhin

(٢٦) للتفاصيل أنظر:

- Michael Rubin, "A Comedy of Errors: American-Turkish Diplomacy and Iraq War", Turkish Policy Quarterly, Vol.4, No.1, Spring 2005, p.9. Available at:

http://www.esiweb.org/pdf/esi-turkey-tpq-id-18-pdf

(٢٧) "رايس تؤكد دعم واشنطن وحدة العراق"، صحيفة الحياة (لندن)، ٧ شباط ٢٠٠٥. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.dadralhayat.net/acitions/print.php

(٢٨) المصدر نفسه؛ وانظر أيضاً:

- Henry J. Barkey, Turkey and Iraq: The Perils (and Prospects) of Proximity, SPECIAL REPORT, No.141, United States Institute of Peace, July 2005, p.18.

(٢٩) "أنقرة: لا بد من الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية"، صحيفة الزمان (لندن)، العدد ٢٠٣٠، ٧ شباط ٢٠٠٥. وانظر أيضاً:

- Barkey, Op. cit, p.19.

(٣٠) "أنقرة تطالب واشنطن بوقف هجمات المتمردين الأكراد"، إذاعة بي بي سي العربية، ٢٩ تموز ٢٠٠٥. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4726000/4726747stm

(٣١) "تركيا والولايات المتحدة تعتزمان عقد مباحثاتٍ بشأن مكافحة المنظمة الكردستانية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٠ أب ٢٠٠٥. متاح على رابط الموقع التالي:

http://wwwkuna.net,kw/home/story.aspx?language=ar&DSNO=759512

(٣٢) للتفاصيل أنظر:

- "Remarks With Turkish Deputy Prime Minister Abdullah Gul After His Meeting with Condoleezza Rice", U.S. Department of State, Washington D.C, April 25, 2006. Available at:

http://www.state.gov/secretary//rm/2006/65234.htm

وانظر أيضاً:

- "رايس والقيادة التركية تختلفان بشأن الكردستاني"، حكومة إقليم كردستان، ٢٦ نيسان ٢٠٠٦. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.web.krg.org/article-print.asp?Article-Nr=10703

(33) Daniel Fried, "Interview in Advance of Turkish Foreign Minister Abdullah Gul's Visit to the U.S.", U.S. Department of State, Washington D.C, July 3, 2006. Available at:

http://www.state.gov/p/eur/rls/rm/68559.htm

(٣٤) إبـراهيم البيـومي غـانم، "الاسـتراتيجية التركيـة-الأمريكيـة: جبهـة جديـدة لفضـائح النظـام العربـي الرسمي"، منتدى جدل، ١٥ آب ٢٠٠٦. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.jadal.org/?p=455

(٣٥) المصدر نفسه.

(36) "Remarks by President Bush and Prime Minister Erdogan of Turkey", U.S. Department of State, Washington D.C, October 2, 2006. Available at: www.state.gov/p/eur/rls/or/73433.htm

وانظر أيضاً:

- Foster Klug, "Bush Backs Turkey's Bid to Join EU", Fox News, October 2, 2006. Available at:

http://www.foxsnews.com/wirs/2006oct02/0,4670,US_Turkey,00.html

- "بـوش وأردوغـان يتفقـان علـى آليـة مشـتركة لمواجهـة الإرهـاب"، صـحيفة الشـرق الأوسـط، العـدد ١٠١٧٢، ٤ تشرين الأول ٢٠٠٦.

(٣٧) "بوش يؤكد لأنقرة دعم واشنطن لانضمامها للاتحاد الأوروبي"، جريدة الغد، ٨ كانون الأول ٢٠٠٦. متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.alghad.jo/print.html